

مساع لتحسين مسار جنيف من هيمنة تحالف مصراتة والإسلاميين

ان هذا المرسوم البرلماني لم يزل ساريا وفقا للإعلان الدستوري والقانون الليبي ومقبولا لدى المحاكم الليبية. ويبدو واضحا أن هدف النايف من لفت انتباه ستيقاني ولبيايمز لهذه النقطة وجود مخاوف من أن يستخدم مسار جنيف لصالح الإسلاميين بما ينتهي بتشكيل حكومة إخوانية جديدة تحكم ليبيا لفترة انتقالية لا تقل عن أربع سنوات أخرى، وهو ما سيكون استنساخا لسيناريو اتفاق الصخيرات حيث اعترف المجتمع الدولي بحكومة الوفاق ومجلسها الرئاسي رغم إسقاطها من قبل البرلمان مرتين.



عارف النايف
المرسوم البرلماني
لم يزل ساريا وفقا
للقانون الليبي

وفي حين يبدو الأمر محاولة لاستغلال ضعف البرلمان لترميز مرشح يمثل التحالف بين مصراتة والإسلاميين، يرى مراقبون أن الأمر لا علاقة له بقوة وضعف البرلمان وإنما يأتي في سياق فرض القوى الدولية المؤيدة للإسلاميين سياسة الأمر الواقع مرة أخرى، حيث إن البرلمان كان في 2016 قادرا على الانعقاد لكن البعثة الأممية ضربت بكل قراراته عرض الحائط ومن بين تلك القرارات تجاهل قائمة المرشحين التي قدمها واختيار فايز السراج المحسوب على البرلمان رئيسا للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق.

ويحذر هؤلاء المراقبون من خطورة تشكيل حكومة جديدة تكون واجهة سياسية للإسلاميين، مقللين من أهمية أي خطوة قضائية قد تتخذ لاحقا للتعويض في مشروعية تلك الحكومة، خاصة بعد التجاهل الذي أبداه المجتمع الدولي إزاء قرارات البرلمان ضد حكومة الوفاق سابقا. ومن المتوقع أن تنطلق قريبا محادثات ليبية في جنيف بعدما نجحت البعثة الأممية في كسر الجمود السياسي بلقائين في المغرب وحينئذ مؤخرا. ويظهر أغلب الليبيين بعين الريبة إلى تلك المحادثات التي يعتقدون أنها ستركز على تأسيس مرحلة انتقالية تتجاهل المطالب بتجديد الشرعية وإنهاء الأجسام الحالية من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

طرابلس - تخشى قوى سياسية ليبية مناهضة لتيار الإسلام السياسي المتحالف مع مدينة مصراتة ذات الغنى السياسي والعسكري المهم غرب ليبيا، هيمنتها على مسار المفاوضات المرتقبة ما سيعيد استنساخ سيناريو اتفاق الصخيرات بكل تفاصيله.

ويبدو واضحا وجود اختلال موازين القوى خلال مسار جنيف حيث يهيمن الإسلاميون من خلال مجلس الدولة بـ13 عضوا وحوالي نصف لجنة الحوار التابعة للبرلمان (6 نواب) بعد انشقاقهم والتحاقهم بالبرلمان المنعقد في طرابلس، في ما يرجح أن يكون أغلب المستقلين البالغ عددهم 32 عضوا والذين ستخترهم البعثة الأممية من المحسوبين على الإسلاميين ما يعني أن البرلمان لن يكون له سوى سبعة أصوات واضحة في تلك المفاوضات.

وتحول البرلمان بعد الانشقاقات التي ضربته والتي كان آخرها بعد هجوم الجيش على طرابلس، إلى جسم عاجز عن عقد جلسات متكاملة النصاب وهي الانشقاقات التي يقف خلفها الإسلاميون الذين عملوا منذ انتخاب البرلمان على شلته وإسقاطه بعد خسارتهم للانتخابات التشريعية ما دفعهم إلى تنفيذ انقلاب فجر ليبيا.

وعكس مضمون رسالة توجه بها رئيس كتلة إحياء ليبيا عارف النايف إلى المبعوث الأممية بالإنابة ستيقاني ولييامز مخاوف جديّة من تجاهل مسار جنيف للبرلمان خلال عملية اختيار رئيس لحكومة الوحدة الوطنية القادمة، وهو ما يبدو أنه بسبب عجزه عن الانعقاد بجلسة متكاملة النصاب لترميز قائمة المرشحين التابعين له بسبب الانشقاقات التي ضربته.

وقال النايف "أرى أنه من الأهمية بمكان أن أوجه عناية سعادتك إلى الحقيقة المنسية المتمثلة في قيام البرلمان الليبي المنتخب في جلسة كاملة النصاب عقدها في سبتمبر 2015 وبأغلبية كبيرة بوضع قائمة تضمنت 14 اسما وإرسالها إلى بعثة الأمم المتحدة آنذاك لاختيار رئيس الوزراء ونائبه، إلا أن الأمم المتحدة للأسف تجاهلت القائمة المذكورة". وتابع "لما كانت الأمم المتحدة تجري حاليا الاستعدادات لعقد الحوار الليبي في جنيف قريبا يجب أن نذكر جميعا

اتحاد الشغل يدي ليونة في التفاوض مع حكومة المشيشي

نورالدين الطوبوي: يد الاتحاد ممدودة لمساعدة الحكومة



الاتحاد رقم وازن بالمشهد التونسي

السياسية غير الخافية بين مؤسستي الرئاسة والبرلمان، على دعم قوي من الاتحاد لتطبيق أولويات برنامجه الحكومي.

ويشير المحللون إلى أن الاتحاد، الذي يبدو متفهما للمهمة الشاقة التي في انتظار الحكومة، سيكون مرجحا أمام قواعده الشعبية في حال استمر ضغط الشارع الذي يرفض تقديم تصريحات جديدة على حساب أوضاعه المعيشية.

واعتبر المحلل السياسي منذر ثابت في حديثه لـ "العرب" أن "أهم تحد بالنسبة للمشييشي هو ضمان استقرار الساحة الاجتماعية نظرا لصعوبة الأوضاع الاقتصادية والمالية". وسيكون من الضروري الحد من العجز من الميزانية وهو يضارب مع انهيار القدرة الشرائية للمواطن وخاصة مشكلة البطالة، ونتيجة لذلك يحتاج المشيشي لاتحاد الشغل كقوة إسناد اجتماعي لترميز الإصلاحات ذات الصلة بالمؤسسات العمومية، حسب ما ذهب إليه ثابت.

مواجهة الضغوط الاجتماعية مع استمرار الاحتجاجات جنوب البلاد المطالبة بالتشغيل ونصيب عادل من التنمية.

ويعتقد متابعون أن الاتحاد سيدي ليونة في التعامل مع حكومة المشيشي وسيختار الحوار والتهذيب بدل التصعيد، خاصة وأنه لا يريد تحفظا على أعضاء فريقه رغم الحرب الكلامية التي رافقت تكوين الحكومة الحالية.

وحسب هؤلاء تستند حكومة المشيشي إلى دعم المنظمات الوطنية وخاصة الاتحاد العام للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (اتحاد أرباب العمل).

وتوقع المحلل السياسي عبدالواحد المكني في حديثه لـ "العرب" أن "تسير علاقة الاتحاد والحكومة في اتجاه إيجابي نظرا لأن تركيبة الحكومة نفسها لا تتصادم مع توجهات اتحاد الشغل بل أكثر من ذلك هناك عناصر فيها قريبة من فكر الاتحاد".

ويراهن المشيشي الذي لن يكون طريقه مفروشا بالورود بسبب الأزمة

ويدها مفتوحة من أجل مد يد المساعدة لها في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة على البلاد وعلى المواطن".

واعتبر أن "عدة ملفات مطروحة الآن على طاولة الحكومة لعل أهمها التفاهم حول القسط الثالث من الزيادة في أجور الوظيفة العمومية والتشغيل الهش والزيادة في الأجر الأدنى المضمون". وفي أعقاب أول جلسة تفاوضية، أعلن الاتحاد عن اتفاق مع الحكومة يقضي بصرف القسط الثالث من الزيادات في أجور الوظيفة العمومية.

وبين الاتحاد على صفحته الرسمية على فيسبوك نقلا عن أمينه العام المساعد حفيظ حفيظ أنه تم "إبراجتماع بقصر القصبية بين الحكومة واتحاد الشغل الاتفاق على صرف القسط الثالث من الزيادات في الوظيفة العمومية على أن يصدر القرار في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية موفى هذا الأسبوع".

وعلى الرغم من أن حكومة المشيشي مسنودة سياسيا إلا أنها بحاجة إلى دعم المنظمات الوطنية الوازنة في

أبدي الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد، ليونة في أول جلسة تفاوضية مع حكومة هشام المشيشي حديثة التنصيب. ويتوقع محللون أن يتجنب الاتحاد التصعيد أو التصادم في ظل وجود شخصيات مقربة منه ضمن الفريق الجديد. ويصب هذا التقارب في مصلحة المشيشي الذي تواجه حكومته صعوبات اقتصادية واجتماعية حادة.

أمنة جبران

تونس - اتجهت الأنظار في تونس إلى أولى جلسات الحوار بين الحكومة التونسية التي نصبت حديثا والاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر منظمة نقابية في البلاد ذات التأثير السياسي والاجتماعي القوي، وسط تساؤلات عن منحى العلاقة بين الطرفين الحكومي والنقابي وما إذا كان الاتحاد سيضغط مجددا على الفريق الحكومي الجديد أم سيتخذ شكلا سلميا في التفاوض من أجل مطالب العمال.



عبدالواحد المكني
تركيبه الحكومة لا
تتصادم مع توجهات
اتحاد الشغل

وانطلقت أولى جلسات الحوار بين رئيس الحكومة هشام المشيشي ورئيس الاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطوبوي مساء الثلاثاء، وتطرق إلى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالبلاد والتي زادت حدتها في أعقاب ظهور وباء كورونا المستجد وعودة تفشيه بقوة.

وشدّد المشيشي على الدور التاريخي لاتحاد الشغل، معتبرا أنه شريك أساسي وفاعل في كل المشاريع التي تطرحها الحكومة.

ومن جهته أكد الطوبوي أن "المنظمة الشغلية تمثل قوة اقتراح للحكومة

وقف أنشطة المساجد ووسائل النقل يثير الشكوك في الجزائر

وبدا أن المصالح المعنية بتسيير الوضعية البوابية في البلاد، تتقاذف المسؤولية لتبرير الموقف، خاصة وأن الجزائر هي البلد الوحيد في المنطقة الذي يواصل غلق الحدود ونشاط السفر الداخلي والخارجي.

الناشطون في الحراك لا يتأونون عن ربط استمرار حظر الأنشطة بنوايا السلطة في قطع الطريق على عودة الاحتجاجات

وفيما حثّ وزير الخارجية صبري بوقادوم، مسؤولية رفع الحظر عن الأنشطة المذكورة للجنة الصحية، على اعتبار أنها صاحبة القرار العلمي، فإن اللجنة المذكورة حملت المسؤولية إلى "السلطات العليا للبلاد"، لكن تصريحات أعضائها تبقى متضاربة حول رايها النهائي في المسألة، وذكر في هذا الشأن الناطق الرسمي لشركة الخطوط الجوية الجزائرية أمين أندلسي، بأن "الشركة لم تطلق أي قرار أو معطيات تخص فتح المجال لعودة حركة الطيران سواء الرحلات الداخلية أو الخارجية، وأن التحضيرات الخاصة باستئناف الرحلات الجوية مستمرة ولم تتوقف". وأكد أنه "لا يمكن تحديد موعد رسمي لاستئناف الرحلات الجوية كون قرار فتح المجال الجوي من صلاحيات رئيس الجمهورية، وهو الشأن نفسه بالنسبة لرحلات الإغلاء أو برمجة رحلات خارجية لنقل الطلبة الجزائريين المسجلين في جامعات أجنبية".

لانطلاق المسيرات والمظاهرات الشعبية قبل شهر مارس الماضي.

وكان محتجون في مدينة بجاية شرق العاصمة الجزائر، قد أنوا صلاة الجمعة وفق الإجراءات الصحية في محيط أحد مساجد المدينة، إلا أن أفراد الأمن حاصروا المصلين وضيقوا عليهم بحسب شهود عيان وتسجيلات متداولة على شبكات التواصل الاجتماعي، مما يؤكد تشدد المصالح المختصة في تطبيق قرار الحظر.

ولا يتوانى ناشطون في الحراك الشعبي، في ربط استمرار حظر النقل الجماعي بين الولايات وغلغ الحضور وحظر صلاة الجماعة والجمعة، بنوايا السلطة في قطع الطريق على أي عودة للاحتجاجات السياسية إلى ربوع البلاد، عبر استمرار حظر النقل والمساجد التي كانت تغذي الاحتجاجات الشعبية بالأشخاص أو الانطلاق منها كموعود أسبوعي لبدء التظاهر ضد السلطة.

واشتكت نقابات الناقلون الخواص العاملون في النقل الجماعي بين الولايات من خسائر كبيرة أحالتهم إلى الإفلاس الكلي بسبب حظر نشاطهم إلى غاية الآن، حيث لا يزال أصحاب سيارات الأجرة والحافلات ممنوعين من مزاولة نشاطهم، ومنهم من تحول إلى ناقل سري.

وبالتوازي مع ذلك يستمر غلق الحدود البرية والجوية للبلاد، ويتم حظر نشاط النقل الجوي والبحري والمعايير الحدودية، خشية استقدام بؤر جديدة لوباء كورونا، الأمر الذي يشل حركة البلاد، ويدفع إلى تصعيد لغط كبير حول الاستمرار المبهم للوضع وتكبيد المؤسسات المعنية المزيد من الخسائر.

المساجد دون غيرها، بات غير مبرر في ظل عودة النشاط العادي لمختلف الأنشطة التي تستقطب أعدادا كبيرة من الناس، عكس المساجد التي يسهل فيها تطبيق الإجراءات المذكورة.

وأعادت السلطات الجزائرية صلاة الجماعة دون الجمعة إلى عدد محدود من المساجد خلال الأسابيع الماضية، إلا أن القرار يبقى ساريا على معظم مساجد البلاد، الأمر الذي أثار شكوكا حول وجود إجحاءات سياسية وراء ذلك، واعتبار صلاة الجمعة تشكل منصات

ودعت نقابة الأئمة وموظفي الشؤون الدينية، إلى الفتح الكلي للمساجد وإلى توسيع صلاة الجماعة وعودة صلاة الجمعة، في ظل التحسن الصحي الذي تعرفه البلاد خلال الأسابيع الأخيرة، وشددت على أنه لم يبق أي مبرر لقرار الحظر، بعد رفعه عن بقية القطاعات الأخرى.

وتصاعدت أصوات في الجزائر داعية السلطات المختصة إلى إعادة الحياة العادية للمساجد، واعتبرت أن الرفع الجزئي لصلاة الجماعة في بعض من مارس الماضي.



التصدي للوباء حجة لاحتواء الاحتجاجات

قانون جديد لمحاربة الفساد يفجر جدلا واسعا في المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط - أثار القانون الخاص بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها جدلا كبيرا داخل البرلمان المغربي، ويجمع كثيرون أن معضلة الفساد في المغرب تحتاج إلى قانون قوي لمحاربتها بشكل ناجع.

وانتقد الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، عبدلطيف وهبي خلال مناقشة مشروع القانون الخاص بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الأربعاء، الحكومة التي تأتي بقوانين يعارضها نواب الأغلبية ذاتها إما بالرقلة أو عبر التصويت ضدها. مشددا على أن الفساد هو أكبر العقد بالمغرب، و"الحكومة قالت باننا سنزيع نقطتين في الناتج الداخلي الخام إذا نجحنا في محاربهه، لكنها لم تحاربه".

وينص المشروع على تطبيق عقوبات تاديبية وجنائية في حق الأشخاص الذين يقومون برقلة عمل الهيئة، بامتناعهم عن الاستجابة لطلباتها دون مرور قانوني. ولطالما تعرضت الحكومة إلى انتقادات بسبب ضعف أدائها في محاربة الظاهرة وانهاهما بالانتقائية. وعلق أستاذ القانون الدستوري رشيد لزرق، لـ "العرب"، أن سياسة مكافحة الفساد اتجهت إلى تطبيق القانون على نحو انتقائي في وقت وجب أن يطبق القانون على الجميع، مشددا على أن اعترافات البرلمانية مساء العيدين، التي أقرت باستشراء الظاهرة، تحمل اتهامها غير مباشر لحكومة عبدالإله بنكيران السابقة في تقصيرها واعتماد المحاباة في تطبيق القانون.